

أثر الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات داخل سوق التأمين الجزائري دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات للفترة: (2014-2021)

The effect of electronic disclosure in reducing information asymmetry within the Algerian insurance market Case study of Alliance Insurance Company for the period : (2014-2021)

أوصيف محمد الصالح¹، مازري عبد الحفيظ²

Oucif mohamed saleh¹, Mazeri abdelhafid²

oucif.mohamed@univ-bechar.dz I.e.s.l.o.d.s.w مخبر (الجزائر)، جامعة طاهري محمد، بشار (الجزائر)،¹

mazeriabdelhafid@yahoo.fr I.e.s.l.o.d.s.w مخبر (الجزائر)، جامعة طاهري محمد، بشار (الجزائر)،²

تاريخ النشر: 2022-9-21

تاريخ القبول: 2022-7-23

تاريخ الاستلام: 2022-4-14

ملخص: تعد ظاهرة عدم تماثل المعلومات في أسواق المال من الظواهر التي حظيت بالعديد من الدراسات لما لها من تأثير بالغ على قرار المستثمرين بسبب عدم تكافؤ وتوازن المعلومة بين الأطراف المتعاقدة، مما يؤدي بدورها إلى فشل الأسواق، سنحاول من خلال هاته الدراسة البحث في أثر الإفصاح الإلكتروني في الحد من هاته الظاهرة داخل سوق التأمين الجزائري، انطلاقا من دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات للفترة 2014-2021، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي لاستعراض الإطار المفاهيمي للدراسة، أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد باستخدام برنامج SPSS لدراسة العلاقة القياسية بين متغيري الدراسة (الإفصاح الإلكتروني، وعدم تماثل المعلومات)، وهذا اعتمادا على التقارير المالية المنشورة في كل من بورصة الجزائر وموقع الشركة الإلكتروني، وأهم ما توصلنا إليه أن قيام شركة أليانس بالإفصاح الإلكتروني ساهم في التأثير على التخفيف من حدة عدم تماثل المعلومات.

كلمات مفتاحية: إفصاح الكتروني، عدم تماثل المعلومات، شركة أليانس للتأمينات، نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

تصنيفات JEL : G14.G22.C20

Abstract: The phenomenon of asymmetry of information in the financial markets is one of the phenomena that has received many studies because of its profound impact on the decision of investors due to the asymmetry and balance of information between the contracting parties, which in turn leads to the failure of the markets. Through this study, we will try to research the impact of electronic disclosure in Reducing this phenomenon within the Algerian insurance market, based on the case study of the Alliance Insurance Company for the period 2014-2021, where the descriptive approach was relied on to review the conceptual framework of the study, while on the practical side, it was relied on Multiple regression model using the SPSS program to study the standard relationship between the two variables of the study (electronic disclosure, information asymmetry), and this is based on the financial reports published in both the Algiers Stock Exchange and the company's website, and the most important thing we found is that Alliances electronic disclosure contributed to the impact on Reducing the asymmetry of information.

Keywords: Electronic disclosure, information asymmetry, Alliance company, multiple linear regression model

JEL Classification Codes: G14.G22.C20

¹ المؤلف المرسل: أوصيف محمد الصالح، الإيميل: oucif.mohamed@univ-bechar.dz

المقدمة:

فرض الواقع الدولي للعولمة والتطور التكنولوجي المتسارع على الأسواق المالية – كغيرها من الأسواق - ضرورة التوجه نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لما لها من أهمية بالغة، حيث ساهمت الأخيرة في إحداث ثورة جديدة في مجال الأعمال والاستثمار والخدمات في مختلف الأسواق، بما في ذلك أسواق التأمين، وبفضلها تم تقليص الوقت وتقريب المسافات وزيادة وتحسين نسبة الإفصاح للمعلومات بالنسبة للأطراف المتعاقدة، فالإفصاح بمفهومه الواسع هو عملية تتصل من خلالها الشركة بالمحيط الداخلي والخارجي لنشر المعلومات التي تحوزها الإدارة لفائدة جميع الأطراف ذات الصلة، مما يسهم في عملية تقييم أدائها، ويتم على أساسه المفاضلة بين الشركات، وقد تعزز مفهوم الإفصاح عبر نشر المعلومات بشكل إلكتروني لمختلف التقارير والخدمات المتعلقة بالشركات، حيث أكد الخبراء في هذا الجانب أن مستقبل الأسواق المالية الصاعدة سيكون ملكا للذين يملكون التكنولوجيا الرقمية والمستوى العالي من الإفصاح الإلكتروني، حيث يفترض أن الأخير يمكن مختلف الأطراف من التغلب على العقبات التي تحول دون وصول المعلومات بالطرق التقليدية، إذ تعرف الوضعية التي تتسم بعدم الحصول على المعلومات بشكل عادل في الأدبيات الاقتصادية بظاهرة عدم تماثل المعلومات (**Information Asymmetry**) وهي من الظواهر التي حظيت بعدد الأبحاث في مجالات عديدة بما فيها أسواق المال، لما لها من آثار سلبية على قرارات المتعاقدين في اختيار الصفقات المناسبة باعتبار أن اكتساب المعلومات محدد رئيسي لسلامة التعاملات بين مختلف الأطراف، ومعياري أساسي لكفاءة أسواق المال.

انطلاقا مما تقدم، سنحاول من خلال هذه الدراسة الربط بين الإفصاح الإلكتروني ومشكلة عدم تماثل المعلومات في قطاع التأمين الجزائري، والذي عرفت صناعته تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث يتشكل من 24 شركة تأمين حسب آخر إحصائية للمجلس الوطني للتأمينات، وذلك من خلال الوقوف على اثر الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات انطلاقا من دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات للفترة 2014-2021.

إشكالية الدراسة: تسعى الدراسة إلى البحث في الإشكالية التالي:

■ ما هو اثر الإفصاح الإلكتروني في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات داخل سوق

التأمين الجزائري خلال الفترة: (2014-2021) ؟

الأسئلة الفرعية: وتدرج تحت هاته الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

■ ما مفهوم عدم تماثل المعلومات ؟

- ما المقصود بالإفصاح الإلكتروني ؟
- ماهو اثر الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات داخل شركة أليانس للتأمينات للفترة 2014-2021
- فرضية الدراسة : تنطلق الدراسة من الفرضيتين التاليتين:
 - يساهم مستوى الإفصاح الإلكتروني في التأثير على مشكلة عدم تماثل المعلومات، و من شأنه الحد من انعكاساتها السلبية.
 - وجود علاقة ذات دلالة معنوية وإحصائية بين متغير الإفصاح الإلكتروني وعدم تماثل المعلومات لدى شركة أليانس للتأمينات خلال فترة الدراسة: (2014-2021)
- أهداف الدراسة : تبرز أهداف البحث في تحقيق التالي:
 - البعد النظري للإفصاح الإلكتروني.
 - تحليل انعكاسات ظاهرة عدم تماثل المعلومات داخل أسواق التأمين.
 - الوقوف على مستوى الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية وعلاقته بتخفيض مشكل عدم تماثل المعلومات في أسواق التأمين.
- منهج الدراسة :للإجابة عن الإشكالية السابقة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي وهذا بالتعرض للأطر النظرية لكل من مشكلة عدم تماثل المعلومات، الإفصاح الإلكتروني ، وبعدها استخدمنا المنهج القياسي (نموذج الانحدار المتعدد) لتقدير العلاقة بين المتغير التابع المتمثل في عدم تماثل المعلومات والمتغيرات المستقلة المعبرة عن متغير الإفصاح الإلكتروني، باستخدام برنامج SPSS للفترة 2014/2021 ، وهي الفترة التي تم فيها الإفصاح الإلكتروني لشركة أليانس للتأمينات حيث تم الاعتماد على البيانات النصف سنوية للتقارير المالية لاستخراج متغيري الدراسة .
- هيكال البحث: في ضوء مشكلة البحث وأهدافه تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:
 - المحور الأول: الإطار النظري لعدم تماثل المعلومات
 - المحور الثاني: التأصيل النظري للإفصاح الإلكتروني
 - المحور الثالث: أثر الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات لدى شركة أليانس للتأمينات للفترة 2014/2021.
- الدراسات السابقة: هناك بعض الدراسات التي قامت بمعالجة الموضوع محل الدراسة، منها:
دراسة (Yoon & al, 2011):

عنوان الدراسة: Does XBRL adoption reduce information asymmetry:

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى اختبار أثر تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL على انخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات في أسواق الأوراق المالية الكورية (هامش العرض والطلب)، حيث اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 550 شركة مسجلة في سوق الأوراق المالية الكوري وتقوم بإعداد تقاريرها المالية بواسطة XBRL منذ أكتوبر 2007 وقد قامت الدراسة باستخدام اختبار T وتحليل الانحدار المتعدد لفترتين ما قبل تطبيق XBRL وبعد تطبيقها كمتغير مستقل وعدم تماثل المعلومات كمتغير تابع كما تم استخدام حجم الشركة، أسعار الأسهم، حجم التداول، تقلبات عوائد الأسهم كمتغيرات ضابطة. نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية قوية بين تطبيق XBRL وعدم تماثل المعلومات حيث أن تطبيق XBRL أدى إلى تقليل الوقت والتكلفة اللازمين لنشر المعلومات في سوق الأوراق المالية. وتعزيز شفافية وجودة تقارير الأعمال وانخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات لسوق الأوراق المالية الكورية. دراسة (Gajewski and Li, 2015) :

عنوان الدراسة : Can Internet-based disclosure reduce information asymmetry

أهداف الدراسة : هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية على عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية الفرنسي، حيث اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 180 شركة فرنسية مسجلة في مؤشر SBF 250 لعام 2007 تغطي 09 قطاعات مختلفة لاختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية كمتغير مستقل تم قياسه بمؤشر يتكون من 40 بنداً وعدم تماثل المعلومات كمتغير تابع تم قياسه بكل من هامش العرض والطلب ، وذلك باستخدام نموذج للانحدار المتعدد، ولقد تم استخدام كلا من حجم التداول وتقلبات عوائد الأسهم وسعر السهم وتركز الملكية كمتغيرات ضابطة في نموذج الدراسة. نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية قوية بين مستوى الإفصاح الإلكتروني وعدم تماثل المعلومات وطالبت الدراسة الشركات الفرنسية بمزيد من الشفافية لما لها من تأثير هائل على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين.

دراسة: (وائل عبد الحليم وعوض عبد الحليم ، 2018)

عنوان الدراسة : أثر التغيير في مستوى الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية .

أهداف الدراسة : هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية وعدم تماثل المعلومات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك لعينة عشوائية من

50 شركة تمثل 07 قطاعات من البورصة المصرية خلال الفترة من 2009 إلى غاية 2017، ولقد استخدم الباحث نموذج الانحدار المتعدد لاختبار تلك العلاقة بين متغيري الدراسة، حيث تم قياس مستوى الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية لشركات العينة (المتغير المستقل) من خلال مؤشر خاص للإفصاح الإلكتروني تبناه الباحث يتكون من 75 بنداً كما تم قياس عدم تماثل المعلومات (المتغير التابع) من خلال حجم التداول وهامش العرض والطلب في تاريخ الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية.

نتائج الدراسة: أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين حجم الشركة وحجم التداول فقط في تاريخ الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وكذلك عدم وجود علاقة بين الرافعة المالية وحجم التداول أو هامش العرض والطلب في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل العائد على الأصول وهامش العرض والطلب فقط في تاريخ الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية .

2. الإطار النظري لعدم تماثل المعلومات:

تتمثل كفاءة أسواق التأمين في دقة وسرعة تدفق المعلومات في الوقت المناسب، وهذا بدوره يساعد في صناعة قرار سليم، وهي معيار حقيقي عن أداء شركات التأمين داخل أسواق المال، فغالبا لا تعكس المعلومات المقدمة من قبل المتعاقدين الأداء الفعلي للشركات، لأن الأطراف المتعاقدة قد ترغب في تعظيم منافعها الذاتية على حساب أصحاب المصالح الخارجية، وهو ما يطلق عليه بأثر عدم تماثل المعلومات.

1.2 مفهوم عدم تماثل المعلومات:

تم تقديم مفهوم عدم تماثل المعلومات لأول مرة بواسطة أكيرلوف (George A Akerlof) في عام 1970، باستخدام مثال حالة سوق السيارات، حيث تشير هاته الظاهرة إلى الحالة التي يكون فيها لدى الوكيل معلومة بينما لا يمتلكها الوكلاء الآخرون المشاركون في نفس الصفقة، ويؤكد مصطلح عدم تماثل المعلومات على أن المعلومات غير كاملة أو ناقصة، ويمكن أن يكون الحصول عليها مكلفاً، ويحدث عدم تماثل المعلومات عندما يكون أحد الأطراف أقل معرفة للمعلومة من الآخر. (Owuor, 2015, p. 344)، في هذا الصدد، ذكر أكيرلوف (George Akerlof) في ورقة بحثية صدرت عام 1970 بعنوان "سوق" الليمون "عدم اليقين في الجودة وآلية السوق"، أن مشتري السيارات يملكون معلومات أقل من البائعين، مما يعطي الباعة حافزا لبيع سلع أقل من متوسط جودة السوق، وبأسعار أعلى من السعر المتوسط، يستخدم أكيرلوف المصطلح العام "الليمون" للإشارة إلى السيارات السيئة، حيث أشار إلى وجود أربعة

أنواع من السيارات (جديدة ، مستعملة ، جيدة و رديئة) ، فكل من السيارات الجديدة والمستعملة إما أن تكون جيدة باحتمال (q) أوردية باحتمال (q-1) ، أي أن الفرد عند شرائه للسيارة قد تكون إما جيدة أوردية ولا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد امتلاكها، وعليه فإن البائعين أكثر معرفة بنوعية السيارة مقارنة بالمشتريين. (Akerlof, 1970, p. 488)

ويمكن القول أن ظاهرة عدم تماثل المعلومات تطلق على الحالة التي يسود فيها التشوه في الأسواق نتيجة احتكار جانب من المعلومات المتعلقة بالصفقة، أي الوضعية التي يمتلك فيها أحد الطرفين لكل معلومات الصفقة على حساب الطرف الآخر وبدون تكلفة، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات اقتصادية غير سليمة وهو ما يؤدي في النهاية إلى فشل السوق. (مازري، 2016، صفحة 38)

2.2 النظريات المفسرة لحالة عدم تماثل المعلومات:

عند مراجعة الأدبيات المفسرة لحالات عدم تماثل المعلومات نجد ثلاثة اقتصاديين مؤثرين بشكل خاص في الكتابة عن هاته الظاهرة وهم: (جورج أكيرلوف، مايكل سبينس، وجوزيف ستيغليتز)، حيث حاز الثلاثة بشكل مشترك على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 2001 لمساهماتهم السابقة. (مازري، 2015، صفحة 58) ولكن عموماً هناك العديد من المداخل التي حاولت تفسير سلوك الشركات في ظل عدم تماثل المعلومات، وفيما يلي نحاول إبراز أهم الإسهامات النظرية المفسرة لحالة عدم تماثل المعلومات. (العايب، 2014، صفحة 45)

■ **نظرية الوكالة:** هي نظرية خاصة بالعلاقات التعاقدية صاغها كل من "جنسن (Jensen)" و"ميكلنج (Meckling)" عام 1976، وتعرف على أنها "عقد يستخدم من خلاله شخص طبيعي أو معنوي يُسمى المفوض أو الموكل خدمات شخص آخر يُسمى الوكيل لأداء مهمة معينة باسمه، مما يعني تفويض اتخاذ القرار إلى الوكيل في إبرام صفقة معينة.

تفترض نظرية الوكالة أن المالك غير قادر على مراقبة جميع أعمال الإدارة وأن أعمال الإدارة من الممكن أن تكون مختلفة عن تلك التي يفضل الملاك، ويحدث أحياناً هذا إما بسبب الاختلاف في أهداف ورغبات الإدارة أو بسبب أن الإدارة تحاول التهرب من العمل وخداع المالك وذلك من خلال توظيف الوكيل المعلومات لتحقيق مصالحه الشخصية، وهذا ما يفسر بعدم تماثل المعلومات بين الموكل والوكيل. (مسير و وهاب، 2009، صفحة 26)

■ **نظرية التدرج في مصادر التمويل:** يبعد كل من الباحثان: (MYERS) و (MAJLUF) أول من قدم فكرة سياسة التمويل داخل المؤسسة عن طريق التدرج في مصادر التمويل المتاحة وذلك انطلاقاً من تطويرهما لنموذج DONALDSON الذي قدم في سنة 1961، فمن خلال هاته

النظرية فإن المؤسسة إذا قامت بإصدار أسهم جديدة لتمويل مشروع معين في ظل ظاهرة عدم تماثل المعلومات، قد يؤدي ذلك إلى الانخفاض في قيمة أسهمها، لأن المساهمين الجدد عاجزين عن تقدير المردودية الفعلية للمشروع، وهو ما يؤدي بهم إلى تقدير الأسهم بقيمة أقل، أي لا يقومون بشراء الأسهم الجديدة إلا في حالة حصولهم على تخفيضات في سعرها.
(MYERS S, 1984, p. 189)

■ **نظرية الحوكمة المالية:** تنعكس أثر الحوكمة في زيادة الثقة بالاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته وكفاءته والحفاظ على حقوق الأقلية ودعم ونمو القطاع الخاص وخلق فرص عمل، وترجع أهمية حوكمة الشركات إلى أن التطبيق الجيد لمبادئها سيساعد في تحقيق أهدافها، وتتضح أهميتها باعتبارها تمثل الخطوط العامة التي تهدف إلى تعزيز ودعم الإدارة وكفاءة الأسواق المالية فضلا عن استقرار الاقتصاد. (النواس ورافد، 2008، صفحة 244) ويمكن تلخيص المبادئ العامة للحوكمة كالآتي:

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، وينبغي أن يشجع هذا الإطار على الشفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقا مع حكم القانون وأن يحدد وبوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية. (يوسف و محمد، 2007، صفحة 8)

- توفير حماية المساهمين وتسهيل ممارسة حقوقهم والوظائف الرئيسة لأصحاب حقوق الملكية.
- توفير المعاملة المتساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمين الأقلية والأجانب،
- الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو التي تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل.

- ضمان القيام بالإفصاح الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي وحقوق الملكية وحوكمة الشركات.

تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة بما يعني التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة والرقابة الفعالة على إدارة الشركة، كما يعني محاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين. (Bushman & others, 2004, p. 169)

■ **نظرية الإشارة - الرسالة الضمنية: (SIGNALLING):** ترجع هذه النظرية إلى الكاتب (ROOSS) سنة 1977، حيث تعتمد على إصدار إشارات بناء على الهيكل المالي للمؤسسة (نسبة الاستدانة ونسبة الأسهم المملوكة) فهي تعني السلوك أو التصرف أو الاتجاه

الذي ترغب الإدارة أو الوحدة الاقتصادية بانتهاجه وإتباعه لغرض تحقيق أهداف تسعى إليها من خلال القيام بإرسال إشارات ضمن التقارير والقوائم المالية إلى مستخدمي هذه التقارير والقوائم عن وضعها العام بغرض التأثير على قراراتها المختلفة حول الوحدة الاقتصادية وقد تكون هذه الإشارات سالبة أو موجبة وبحسب ما ترمي إليه الإدارة. (أ.م.د.عباس ولقمان، 2015، صفحة 15)

3.2 أنواع المشاكل المرتبطة بمشكلة عدم تماثل المعلومات :

يترتب على وجود مشكلة عدم تماثل المعلومات وجود نوعين من المشاكل يتمثلان في:

■ **الاختيار العكسي (Adverse selection):** تحدث مشكلة الاختيار العكسي عندما يكون لدى طرف واحد معلومات أكثر من الأطراف الأخرى في صفقة ما، ومن ثم قد يحدث الاختيار العكسي نتيجة حيازة الأطراف الداخلية بما فيها الإدارة معلومات حول الأداء الحالي والمستقبلي للشركة لم تصل بعد إلى الأطراف الخارجية ، بحث يمتلك الطرف الأول تلك المعلومات لتحقيق ميزة نسبية على حساب الطرف الثاني، وبالشكل الذي يترك تأثيرا على سلامة قرارات المستثمرين.

كما يمكن أن تحدث مشكلة الاختيار العكسي نتيجة حيازة بعض الأطراف الخارجية لمعلومات خاصة لم تصل بعد لكل الأطراف الخارجية ، مما يعرض المستثمرين غير مطلعين لمشكلة الاختيار العكسي عند اتخاذ قرار التداول مع المستثمرين الأكثر اطلاعا.

■ **المخطر الأخلاقي (moral hazard):** تحدث المخاطر الأخلاقية نتيجة فصل الملكية عن الإدارة والتي هي سمة عامة في معظم الشركات الكبيرة، حيث يصعب مراقبة أداء الإدارة بشكل مباشر من قبل الأطراف الخارجية، الأمر الذي يترتب عليه إتاحة فرصة للإدارة لتحقيق أهدافها الذاتية مما يترك تأثيرا خطيرا على الأطراف الخارجية. (عبد الناصر، 2021، صفحة 18)

4.2 مشكلة عدم تماثل المعلومات في أسواق التأمين:

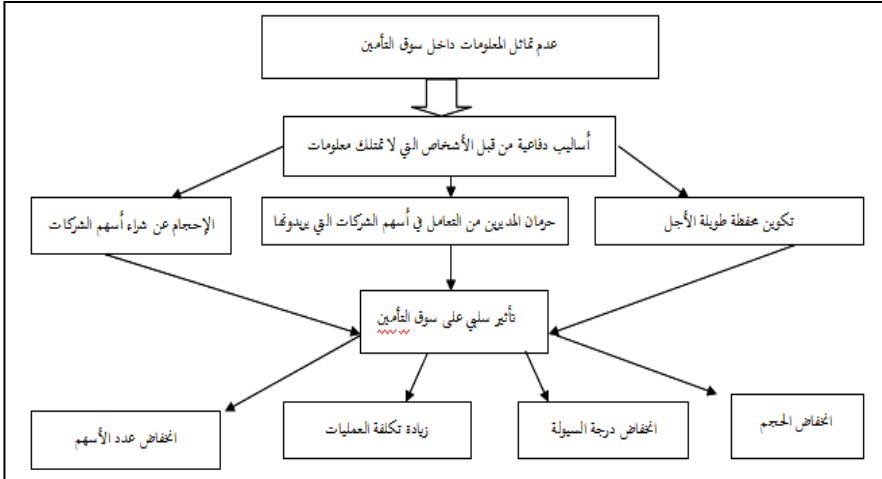
إن وجود ظاهرة عدم تماثل المعلومات في سوق التأمين، سوف يدفع بعض الأطراف (الأقل حيازة للمعلومات) إلى اللجوء إلى أساليب دفاعية لحماية نفسها من الأطراف التي تحوز على معلومات أكثر، ويدفعها إلى الانسحاب الجزئي أو الكلي من السوق، مما يؤدي إلى صغر حجم السوق وزيادة تكلفة العمليات، وهو ما من شأنه أن يترك أثرا سلبيا على حجم التداول، هاته المخاطر ينتج عنها عدم كفاية رأس المال مما ينعكس على كفاءة السوق ومن ثم على حركة الاستثمار والتنمية الاقتصادية بشكل عام، ومن أجل حماية السوق من الفشل وحالة عدم

تماثل المعلومات يتم ذلك عن طريق: - زيادة مستوى الفهم المتبادل بين أطراف الصفقة (الإدارة، المستثمرين)

- تقديم ضمانات وتقييم المخاطر بين أطراف الصفقة. (عمامرة وحاكمي، 2017، صفحة 102)

والشكل رقم (01) أدناه يلخص أهم تأثيرات مشكلة عدم تماثل المعلومات على أسواق التأمين:

الشكل 01: عدم تماثل المعلومات داخل سوق التأمين



المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي (2011)، سرايا حمد، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، دار الجامعية الإسكندرية، مصر، ص 35

3. التأسيس النظري للإفصاح الإلكتروني :

1.3 تعريف الإفصاح الإلكتروني :

يقصد بالإفصاح الإلكتروني قيام الشركة بنشر كل المعلومات سواء كانت معلومات مالية متمثلة في التقارير المالية وإيضاحاتها وفق متطلبات معايير المحاسبة المعمول بها، أو معلومات غير مالية تؤثر على قيمة المؤسسة عبر مختلف قنوات الاتصال الحديثة، مما يتيح تلك المعلومات بصورة ملائمة وفي التوقيت المناسب أمام كافة المتعاملين في السوق، وكذلك تحديث المعلومات في أي وقت مما يعمل على تحقيق الشفافية ومن ثم تخفيض عدم تماثل المعلومات.

(Ashbaugh & Warfield, 1999, pp. 241-257)

كما يعرف أيضا على أنه عبارة عن نشر القوائم والتقارير المالية والإيضاحات والهوامش ، وتقارير المدققين الخارجيين ، وتقارير الإدارة وأية تقارير أخرى مهمة لفهم محتويات القوائم المالية، على الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت، هذه التقارير والقوائم قد تكون سنوية أو فصليةالخ أي أن الإفصاح هو عملية استعمال الكمبيوتر والشبكة الدولية لغرض عرض معلومات فقط وليس معالجتها. (زماط و السليم، 2006، صفحة 99)

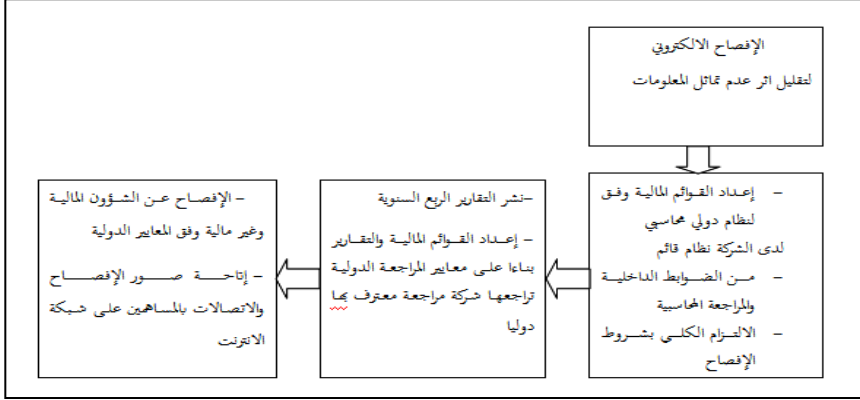
كما يساعد الإفصاح الإلكتروني على استمرارية نشر المعلومات المالية وغير المالية وفي التوقيت المناسب وبذلك فهو يساعد أساسا على تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات إضافة إلى تحقيق التغذية العكسية وسهولة الوصول إلى المعلومات المطلوبة. (عبد الملك، 2005، صفحة 85)

2.3 مزايا الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات:

يعد الإفصاح الإلكتروني فعالا عند تحقيقه الأهداف التي وجد من أجلها، لاسيما هدفه في خدمة متخذي قرار الاستثمار في سوق التأمين، أي عندما يكون مدخلا جيدا لعملية اتخاذ القرار الاستثماري، وهذا بطبيعة الحال يتطلب توفر مزايا في المعلومات المفصّح عنها والتي تسهم في سد الفجوة الزمنية لتوصيل المعلومات إلى مستخدمي التقارير المالية من خلال إيصالها في الوقت المناسب ومن دون أن تفقد قيمتها، وعليه يمكننا أن نوضح دور الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية وغير المالية في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات من خلال الاستفادة من مزاياه المتعددة المتمثلة في: (عبد الحلیم و عبد الحلیم، 2018، صفحة 09)

- سهولة الوصول للتقارير المالية
 - تخفيض تكاليف ووقت نشر وتوزيع المعلومات
 - الوصول لعدد غير محدود من مستخدمي التقارير المالية
 - الوصول المتكافئ للمعلومات لكافة المستخدمين و إضافة قيمة للمعلومات المفصّح عنها.
 - زيادة فعالية إفصاح الشركات
 - التحديث المستمر للمعلومات و التفاعل مع المستخدمين
 - استخدام الروابط التفاعلية بين المعلومات.
- و الشكل الموالي يلخص مراحل الإفصاح الإلكتروني للتقليل من أثر عدم تماثل المعلومات

الشكل 02 : مراحل الإفصاح الالكتروني للتقليل من أثر عدم تماثل المعلومات



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على : شركة التمويل الدولية، جدول الخطوات المتتالية لحوكمة الشركات الخاصة بالشركات المقيدة في البورصة - مركز لمشروعات الدولية على

الرابط: www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp

4. أثر الإفصاح الالكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات لدى شركة أليانس للتأمينات للفترة: (2014/2021)

1.4 نموذج الدراسة واختيار المتغيرات:

تعتمد الدراسة على نموذج الانحدار الخطي المتعدد انطلاقا من التقارير نصف السنوية للبيانات المالية المنشورة في الموقع الالكتروني لشركة أليانس خلال الفترة (2014 2021) فضلا عن الاعتماد على التقارير الشهرية المالية المنشورة في بورصة الجزائر والخاصة بشركة أليانس، حيث تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

المتغير التابع عدم تماثل المعلومات (ASY):

تعتمد الكثير من الدراسات السابقة دراسة: (Jean-François Gajewski, 2017, p. 18)، دراسة (عبد الناصر، 2021، صفحة 18) في قياس عدم تماثل المعلومات على طريقة مدى السعر النسبي باعتبار أن مدى السعريعالج مشكلة الاختيار العكسي في الأسواق المالية، وهو عبارة عن الفرق بين أدنى سعر للسهم يرغب المستثمر في البيع به ويطلق عليه (Price Bid)، وأعلى سعر للسهم يرغب المستثمر في شراء أسهم شركة ما به، ويطلق عليه: (Price Ask) ، حيث توجد علاقة بين هامش العرض والطلب وعدم تماثل المعلومات، ويمكن قياسه من خلال المعادلة:

$$SPit = \frac{ait - bit}{(ait + bit)} / 2$$

$SPit$ = نسبة هامش العرض - الطلب للشركة i في اليوم t

Ait = أعلى سعر طلب للشركة i في اليوم t

Bit = أدنى سعر عرض للشركة i في اليوم t

ولكن نظرا لعدم تداول أسهم بورصة الجزائر على مستوى السوق الثانوي بما يسمح بالاعتماد على طريقة مدى السعر النسبي، سيتم تقريب هذا المتغير بالفارق بين أعلى سعر تقييم لسهم شركة أليانس وأدنى سعر انطلاقا من البيانات التي تحدتها بورصة الجزائر باستمرار من خلال التقرير الشهري لنشاط بورصة الجزائر، انطلاقا من جانفي 2014 إلى غاية ديسمبر 2021.

المتغيرات المستقلة: تتمثل المتغيرات المستقلة التي تعبر عن مؤشرات الإفصاح الالكتروني في: (ربحية الشركة، السيولة والرفع المالي) حيث تم قياسها كما يلي:

مؤشرات الربحية :

العائد إلى الأصول (ROA): والذي يحسب من خلال العلاقة الربح الصافي إلى إجمالي الأصول.

الربح التشغيلي (RD): يمثل الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب بالنسبة لصافي المبيعات

الربح الصافي (BN) ويحسب من خلال صافي الربح بعد الضريبة بالنسبة لصافي المبيعات.

مؤشرات السيولة:

نسبة الخصوم إلى الأصول الجارية (D.S.A.C): تمثل الالتزامات بالنسبة للأصول المتداولة

وتحسب بالعلاقة: الخصوم / الأصول الجارية، وتبين هذه النسبة قدرة الشركة إلى تسوية

التزامات حملة وثائق التأمين في حالة التصفية، الحد المقبول لهذه النسبة هو: 105%.

نسبة المخصصات التقنية للأصول الجارية (P.T.S.A.C): وتحسب بالعلاقة بين المخصصات

التقنية والأصول المتداولة أي المخصصات التقنية /الأصول الجارية، وتهدف هذه النسبة إلى

التأكد من توافر سيولة لدى الشركة بالنسبة للمخصصات التقنية

الرافعة المالية (LEV): وتحسب بالعلاقة نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول

نموذج الدراسة: بالاستعانة بطريقة المربعات الصغرى العادية سنقوم بتقدير المعلمات β

لنموذج الانحدار المتعدد باستخدام برنامج SPSS على امتداد الفترة (2014-2021) وتكون

الصيغة النهائية للنموذج كالتالي:

$$ASY = \beta_0 + \beta_1ROA + \beta_2RD + \beta_3BN + \beta_4DSAC + \beta_5PTSAQ + \beta_6LEV + \varepsilon$$

وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار ما يلي:

الجدول 01: قيم العلاقة الارتباطية (R) معامل التحديد (R^2)

النتيجة	الاختبار
0.95	R
0.913	(R2) R Square
0.855	Adjusted R Square
0.3060	Std. Error of the Estimate
0.913	R square change
15.695	F change
6	Df1
9	Df2
2.532	Durbin-Watson

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (01) اعلاه ان معامل التحديد (R-Square) قد فسر ما نسبته 91.3% من التغيير الحاصل في عدم تماثل المعلومات اما الباقي والذي نسبته 8.7% فيعود الى عوامل اخرى لم تدرج في النموذج والتي وقعت ضمن هامش الخطأ وعند تصحيح معامل التحديد إنخفض إلى 85.5% وللتعرف على دلالة معامل التحديد تم إستعمال تحليل التباين ANOVA وكانت النتائج في الجدول رقم (02):

الجدول 02 : تحليل التباين ANOVA

Total	Residual	Regression	إختبار anova
0.97	0.08	0.88	مجموع المربعات
15	09	6	Df
	0.01	0.15	متوسط مجموع المربعات
		15.695	F
		0.000	SIG

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتبين من جدول تحليل التباين (ANOVA) أعلاه أن مجموع مربعات الخطأ (0.08) أقل من تأثير مجموع مربعات المعاملات تأثير المتغيرات المستقلة والتي تساوي (0.88)، وعند مقارنة قيمة فيشر المحسوبة والبالغ قيمتها (15.695) مع قيمة F_{tab} الجدولة والتي تساوي قيمتها عند درجة حرية (9 و6) عند مستوى دلالة 0.05 وباللغة 3.37، ومنه نستنتج ان القيمة

المحسوبة اكبر من الجدولة وان قيمة الدلالة المعنوية لقيمة F (sig) بلغت (000.0) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض الفرضية العدمية H0 بمعنى هناك تأثير واضح لمتغيرات الإفصاح الالكتروني (الربحية، السيولة والرفع المالي) وللتعرف على دلالة معلمات النموذج لكل قيمة من قيم بيتا B للمتغيرات المستقلة وكانت النتائج وفقا للجدول التالي :

الجدول 03: نتائج تحليل اختبار المعنوية الجزئية لقيم بيتا للمتغيرات المستقلة

مؤشرات الإفصاح الالكتروني	BETA	T	Sig
BO	-2.233	-4.786	0.01
ROA	1.66	4.889	0.01
RD	0.528	7.495	0.00
BN	1.250-	5.787-	0.00
DSAC	1.01	5.503	0.00
PTCAS	0.43-	3.802-	0.04
DR	2.27-	5.977-	0.00

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من نتائج الجدول اعلاه ان قيم الدلالة المعنوية لاختبار (SIG) لجميع المتغيرات المستقلة المؤثرة كانت أقل من مستوى المعنوية 0.05، مما يدل على قبول فرضية البديلة H1 ، أي أن جميع متغيرات الإفصاح الالكتروني تفسر المتغير التابع عدم تماثل المعلومات، وعليه نستنتج أنه هناك تأثير واضح وكبير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وعليه نقبل الفرضية الرئيسية التي تنص على وجود علاقة وتأثير لمتغيرات الإفصاح الالكتروني على عدم تماثل المعلومات . وتم تلخيص الجداول اعلاه في الجدول التالي حيث يظهر فقط القيم التي سيتم تحليلها والاعتماد عليها في شرح العلاقة والأثر بين عدم تماثل المعلومات ومؤشرات الإفصاح الالكتروني .

الجدول 04: نتائج صلاحية نموذج الدراسة للعلاقة بين المتغير عدم تماثل المعلومات ومؤشرات الإفصاح الالكتروني

المعنوية الجزئية (لمعاملات الانحدار)				القدرة التفسيرية		المعنوية الكلية للنموذج	
Sig	T	B		R2	R	SIG	قيمة F
0.01	-4.786	-2.233	(Constant)	0.913	0.95	0.00	15.695
0.01	4.889	1.66	ROA				
0.00	7.495	0.528	RD				
0.00	5.787-	1.250-	BN				
0.00	5.503	1.01	DSAC				
0.04	3.802-	0.43-	PTCAS				
0.01	5.977-	2.27-	RD				

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

صياغة العلاقة الرياضية : من خلال النتائج المحصل عليها للعلاقة الانحدارية للنموذج المدروس بطريقة المربعات الصغرى العادية، وبناء على الجداول أعلاه فاننا توصلنا الى تقدير قيم معالم الاحصائية (B0: الثابت، B معامل الانحدار)، كما هو مبين في المعادلة التالية:

$$ASY = -2.233 + 1.66ROA + 0.528RD - 1.25BN + 1.01DSAC - 0.43PTSAQ - 2.27LEV + \varepsilon$$

اختبار صلاحية النموذج:

■ الاستقلال الذاتي للبواقي (الاطء): ويقصد به أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي

التقدير، حيث يتم اختبار الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين:

- الفرضية الصفرية: H0: (أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء)

- الفرضية البديلة: H1: (أي يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء)

يتم الحكم على مدى وجود استقلال ذاتي بين الأخطاء من خلال اختبار: Durbin-

Watson ومن الجدول أدناه لمخرجات برنامج spss نجد قيمة هذا الاختبار الإحصائي

تساوي 2.53

الجدول 05: قيم (Durbin-Watson) للتحقق من شرط عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

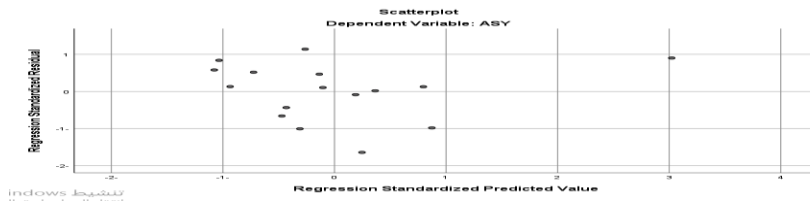
النتيجة	القاعدة	D. W	المتغيرات	
عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء	$0 < DW < 4$ من الصفر يكون DW فإذا اقتربت قيمة هناك ارتباط ذاتي موجب ويكون العكس إذا اقتربت من 4 وينعدم وجوده عند DW قيمة الوسطية هي 2 للإحصائية	2.53	المتغيرات المستقل	المتغير التابع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة (Durbin-Watson) تساوي (2.53) وهي تقع في منطقة عدم وجود ارتباط وبالتالي فإن بيانات العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية أو ما يعرف بالبواقي ومن ثم فإننا نقبل الفرض العدم (H0) يوجد استقلال بين الأخطاء (أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وبالتالي فهذا الشرط من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية متوفر.

■ اختبار ثبات التباين (اختبار تجانس تباين الأخطاء): يتم الحكم على مدى تجانس أو ثبات تباين الأخطاء بيانياً وذلك من خلال فحص شكل انتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير التابع (ASY) كما هو موضح بالشكل التالي (من مخرجات SPSS لتحليل الانحدار)

الشكل 03 : نتائج ثبات التباين (اختبار تجانس الأخطاء)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

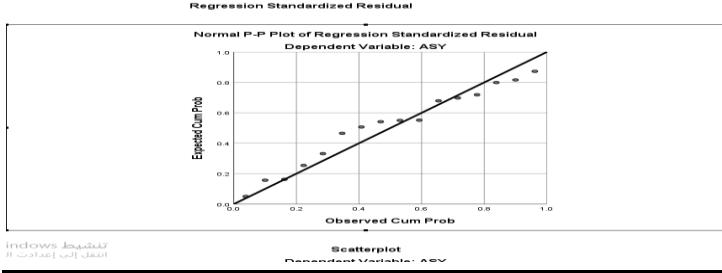
يلاحظ هنا أن انتشار توزيع البواقي يأخذ شكلاً عشوائياً حيث لا يمكننا رصد نمط أو شكل معين لتباين هذه البواقي، وهو ما يعني أن هناك تجانس أو ثبات في التباين الأخطاء، وبالتالي فإن ثبات التباين للبواقي كشرط من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية متوفر.

اختبار اعتدالية التوزيع (التوزيع الطبيعي) للبواقي: يتم اختبار اعتدالية التوزيع للبواقي كالتالي::

- الفرضية الصفرية: H_0 : الأخطاء (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي
- الفرضية البديلة: H_1 : الأخطاء (البواقي) لا تتبع التوزيع الطبيعي

وذلك من خلال فحص الشكل البياني للعلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية، بحيث إذا كانت النقاط تقع بشكل متقارب على الخط الواصل الركن الأيمن العلوي والركن الأيسر أو تتوزع هذه النقاط بشكل عشوائي على جانبي هذا الخط في كلتا الحالتين يقال أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً. وبالنظر إلى الشكل التالي :

الشكل 04 : يبين نتائج الاختبار البياني للتوزيع الطبيعي للأخطاء



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال فحص الشكل البياني أعلاه يتبين لنا أن البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط ، وتقع قريبا منه، مما يعني أن البواقي تتوزع توزيعاً معتدلاً (أي تتبع التوزيع الطبيعي).

2.4 مناقشة النتائج:

تفترض الأدبيات الاقتصادية أن الإفصاح الإلكتروني للبيانات من شأنه أن يساهم في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات داخل أسواق التأمين، فحسب دراسة (Yoon & al, 2011) وكذا دراسة (Gajewski and Li, 2015) فإنه كلما زادت نسبة الإفصاح والشفافية لدى الشركة أدى ذلك إلى زيادة حجم التداول على أوراقها المالية والتقليل من نسبة عدم تماثل المعلومات، وبناء على ما تم التوصل إليه من دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات فإنه تم التوصل إلى ما يلي:

✓ أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية ومعنوية بين مؤشري الربحية الممثلين في العائد على الأصول والريح التشغيلي من جهة ومتغير عدم تماثل المعلومات من جهة أخرى،

وهذا ما يفسر على أن المستثمر في الورقة المالية لشركة أليانس لا يستفيد من المعلومات المفصح عنها، بمعنى أنها لا تساهم في التخفيف من حدة عدم تماثل المعلومات. ✓
بمعنى العلاقة بين متغير الربح الصافي الذي أثبتت النتائج أنه على علاقة سلبية ومعنوية بمتغير عدم تماثل المعلومات، وهذا ما يفسر بأن المستثمر في الورقة المالية لشركة أليانس يستفيد بشكل جيد من المعلومات المفصح عنها بخصوص الربح الصافي بشكل يساهم في النهاية من التخفيف من حدة مشكلة عدم تماثل المعلومات، وانطلاقاً من نظرية الإشارة على أن الشركات الأكثر ربحية يكون لديها الحافز لتمييز نفسها عن تلك الأقل نجاحاً، بالإضافة إلى أن المديرين لشركات التأمين سيكون لديهم الدافع للإفصاح عن معلومات أكثر تفصيلاً لدعم استمرارية أوضاعهم والمكافآت الخاصة بهم وتوفير إشارة تزيد من الثقة في المؤسسة، وبالتالي فإن شركات التأمين الأكثر قدرة على تحقيق الأرباح تفصح عن محتوى معلوماتي أكبر حول أوضاعها الاقتصادية.

✓ أما فيما يخص مؤشري السيولة فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية معنوية بين نسبة الخصوم إلى الأصول الجارية ومتغير عدم تماثل المعلومات، وهذا ما يفسر بأن المعلومات المتعلقة بقدرة الشركة على تسوية التزاماتها تجاه حملة وثائق التأمين في حالة التصفية لا تساهم في التخفيف من حدة مشكلة عدم تماثل المعلومات بعكس مؤشر نسبة المخصصات التقنية للأصول الجارية الذي له علاقة عكسية ومعنوية مع متغير عدم تماثل المعلومات ما يفسر أن المستثمر يستفيد من المعلومات المفصح عنها والمتعلقة بتوافر سيولة لدى الشركة بشكل يخفف من مشكلة عدم تماثل المعلومات فطبقاً لنظرية الإشارة أيضاً، فإن الشركات ذات معدل السيولة المرتفع سوف تزيد من مستوى إفصاحها عن المعلومات المالية لتمييز نفسها عن تلك الشركات ذات المعدل الأقل.

✓ كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الرافعة المالية ومتغير عدم تماثل المعلومات، إذ تؤدي المعلومات المفصح عنها حول العلاقة بين إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول إلى انخفاض مستوى عدم التماثل في المعلومات باعتبار أن ارتفاع مستوى الإفصاح الإلكتروني على مواقع الشركات سيقدم معلومات وإشارات للدائنين تمكنهم من تقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وزيادة طمأننتهم، ومن ثم يخفف من حدة عدم التماثل في المعلومات.

5. خاتمة:

ترتبط نظرية عدم تماثل المعلومات بمجالات متعددة ضمن الأسواق المالية من بينها أسواق التأمين، وقد حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على دور الإفصاح الإلكتروني في الحد من تأثيراتها السلبية من خلال دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2014-2021، حيث توصلت الدراسة إلى إثبات فرضيتي البحث من خلال التوصل إلى أن الإفصاح الإلكتروني المعتمد من طرف شركة أليانس ساهم نسبيا في التخفيف من حدة مشكلة عدم التماثل في المعلومات في حدود الفترة المدروسة ووجود علاقة ذات دلالة معنوية بين متغيري الدراسة، وانطلاقا من ذلك يمكن اقتراح ما يلي:

- ✓ وضع لوائح تنظيمية تخص الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية و غير المالية لزيادة فعاليته بما يضمن وصول المعلومات المالية و غير المالية بأشكالها المختلفة في آن واحد لجميع الأطراف ذات الصلة للحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات.
- ✓ ضرورة التوجه لاستخدام البرامج التكنولوجية وإلزام شركات التأمين باستخدامها، وأن تقع مسؤولية الإفصاح الإلكتروني للتقارير على مسؤولية إدارة الشركة وعلى سلطة السوق المالي.
- ✓ قيام بورصة الجزائر بخطوات نحو تطوير نظام الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية باستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL ، كأداة إفصاح تلعب دورا هاما في تخفيض تباين مستوى الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية، والتي تقضى بصفة كبيرة على ظاهرة عدم تماثل المعلومات بتحقيقها لجميع الخصائص الجيدة للمعلومات.
- ✓ على الجهات المعنية المسارعة إلى إجبار شركات التأمين نحو الإدراج في بورصة الجزائر من اجل تنوع مواردها عن طريق فتح رأس مالها للمستثمرين ومن أجل المزيد من الانفتاح لقطاع التأمين على السوق المالي والحدو بمنهج شركة أليانس للتأمينات.
- ✓ ضرورة الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية لجميع البيانات والمعطيات لما له مزايا لشركات التأمين من أجل زيادة مستوى حوكمتها وزيادة الشفافية للمعلومات للأطراف المتعاقدة .
- ✓ توفير المعاملة المتساوية لكافة المستثمرين ، وينبغي أن تتاح الفرصة لهم في السوق المالي في الحصول على المعلومات وتجنب إعطاء إشارات لمستثمرين على مستثمرين آخرين في القوائم المالية أو الغير مالية .
- ✓ العمل على التقليل من ظاهرة عدم تماثل المعلومات من طرف الإدارة داخل السوق المالي عن طريق حوكمة مالية تتيح للمستثمر من تقدير المردودية الفعلية للمشروع.

6. قائمة المراجع :

- 1 Akerlof, G. A. (1970, Aug). The Market for "Lemons": Quality Uncertainty and the Market Mechanism. The Quarterly Journal of Economics , 84 (3), p. 488
- 2.Ashbaugh, J. K., & Warfield, T. (1999). Corporate reporting on the internet. Accounting horizons , pp. 241-257.
3. Bushman, & others, R. &. (2004). Financial Accounting Information, Organizational complexity & Corporate Governance Systems. Journal of Accounting & Economics , p. 169.
- 4.Jean-François Gajewski, L. L. (2017, 03 28). Can Internet-Based Disclosure Reduce Information Asymmetry? Advances in Accounting. Advances in Accounting , p. 16.
- 5.MYERS S, C. (1984). corporate financing and investment decisions when firms have information that investors do not have. journal of financial Economics (13), p. 189.
- 6.Owuor, C. O. (2015). The Role of Information Asymmetry and Uptake of Insurance Products in Kenya. International Journal of Science and Research , p. 344.
- 07-أحمد رجب عبد الملك. (2005). دور الإفصاح المالي وغير المالي عبر الإنترنت في تحسين قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية دراسة نظرية وتطبيقية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس (4)، صفحة 85.
- 08..النواس، وعبيد رافد. (2008). أثر حوكمة الشركات على جودة أداء مراقب الحسابات – أنموذج مقترح. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، 14 ، صفحة 244.
- 09.عبد الحفيظ مازري. (6 سبتمبر، 2016). أثر مشكلة عدم تناظر المعلومات على كفاءة الأسواق المالية. مجلة البشائر ، صفحة 38.
- 10.عبد الحفيظ مازري. (27 جويلية، 2015). دور الحوكمة المالية في مواجهة مشكلة عدم تناظر المعلومات -دراسة قياسية على مستوى بورصة NASDAQ. اطروحة دكتوراه تحليل اقتصادي ، 58. تلمسان.
- 11.عبد اللطيف نصير عبد الناصر. (ماي، 2021). أثر التحول الرقمي على عدم تماثل المعلومات: دليل من الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية السعودية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية -قسم المحاسبة والمراجعة .جامعة الاسكندرية ، صفحة 18.
- 12..فيصل زماط، و حسن السليم. (2006). مقومات الإفصاح الالكتروني وأهميته في قرارات الاستثمار. مجلة الإدارة والاقتصاد ، 61 ، صفحة 99.
- 13.مسير، و رباب وهاب. (2009). دور المعلومات المحاسبية في تقويم الأداء الإستراتيجي في ظل مفاهيم نظرية الوكالة (دراسة ميدانية في عينة من الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية). رسالة ماجستير غير منشورة كلية الإدارة والاقتصاد ،. بغداد، العراق.
- 14.نبيلة عامرة، و بوحفص حاكمي. (2017). حوكمة السوق المالية ومشكلة عدم تناظر المعلومات. مجلة المالية والأسواق ، صفحة 102.
- 15.نوار كحيط أم.د.عباس، و محمد أيوب لقمان. (2015). استعمال نظرية الإشارة في تفسير العلاقة بين الإفصاح البيئي وتحقيق المزايا التنافسية (دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية). مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية جامعة واسط ، صفحة 15.
- 16.وائل عبد الحليم، و عوض عبد الحليم. (2018). اثر التغير في مستوى الإفصاح الالكتروني للقرارات المالية على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية 09. رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة الزقازيق ، مصر ، 09. الزقازيق ، مصر.
- 17.ياسين العايب. (جويلية، 2014). مخاطر عدم تماثل المعلومات بين قصور صيغ التمويل التقليدية وحلول الصناعة المالية الإسلامية. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية ، المجلد الاول (6)، صفحة 45.
- 18.يوسف، و طارق محمد. (2007). الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات. متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، (صفحة 8). شرم الشيخ مصر.

أثر الإفصاح الالكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات داخل سوق التأمين الجزائري
دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات للفترة: (2014-2021)

7. الملاحق:

ملحق رقم 01: نتائج قيم العلاقة الارتباطية ، اختبار فيشر ودارين واتسون

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	R Square Change	Change Statistics			Sig. F Change	Durbin-Watson
						F Change	df1	df2		
1	.955 ^a	.913	.855	.03060	.913	15.695	6	9	.000	2.532

a. Predictors: (Constant), DR, DSAC, PTSAC, ROA, RD, BN

b. Dependent Variable: ASY

ملحق 02 نتائج جدول تحليل التباين anova

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.088	6	.015	15.695	.000 ^b
	Residual	.008	9	.001		
	Total	.097	15			

a. Dependent Variable: ASY

b. Predictors: (Constant), DR, dsac, PTSAC, ROA, RD, BN

ملحق رقم 03 : نتائج تحليل اختبار T-test لقيم بيتا للمتغيرات المستقلة

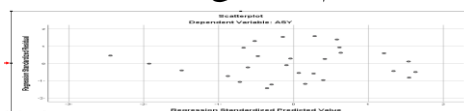
المؤثرة في متغير عدم تماثل المعلومات

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error			
1	(Constant)	-2.233	.467		-4.786	.001
	ROA	.166	.034	.654	4.889	.001
	RD	.528	.070	3.711	7.496	.000
	BN	-1.250	.216	-.571	-5.787	.000
	DSAC	.101	.018	.817	5.503	.000
	PTSAC	-.043	.011	-.314	-3.802	.004
	DR	-.227	.038	-.475	-5.977	.000

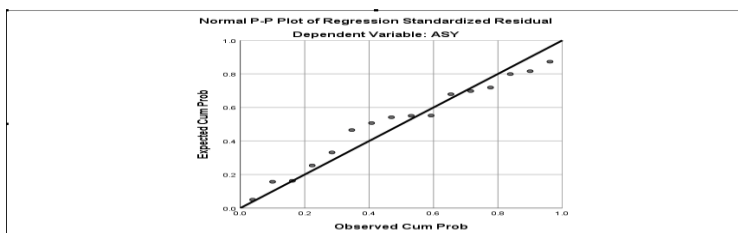
a. Dependent Variable: ASY

ملحق رقم 04: نتائج ثبات التباين



ملحق رقم 05 : نتائج اختبار البياني لتوزيع الطبيعي للأخطاء (البواقي)

Regression Standardized Residual



تشخيص انحدار

نتائج اختبار

Scatterplot
Dependent Variable: ASY